الآراء المحتملة في شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت 845 هـ) (حروف الجرّ مثالًا)

أ.م.د. حسام عدنان الياسري الباحثة. فاطمة مشعل سالم

جامعة القادسية/ كلية الآداب

Opinions are apt to explain the will / son of the eyebrow (D 845 H) (Prepositions are an example)

Dr. Hossam Adnan Al-Yasiri Researcher. Fatima Mishal Salem

University of Qadisiyah\ College of Arts

Fatmawww4@gmail.com

Abstract

The grammarians and the linguists have been searching for the correct pronunciation to the ultimate goal of preserving the Book of God from the slippage. The Holy Quran was the catalyst for the emergence of grammar, and they had to think and manage when establishing the first rules, The grammar lesson witnessed the emergence of different trends in Arabic grammar through its long ages. The opinions varied and the scientific jurisprudence varied accordingly between those who accept this possibility or reject it,To keep out of the right path all the imbalance, melody, or corruption in the four levels of language.

Key words: The Possible opinions, in the explanation of Kafiat, Al-Jacob Ibn Ahmad Ibn Haji Awad, Grammar Evaluation.

الملخص

لقد شُغِلَ النحاة واللغويون بالبحث عن الصحيح الذي يقوّمون به ألسنة المتكلمين، وصولاً إلى الغاية العظمى، وهي صون كتاب الله من الزلل، فكان القرآن الكريم هو الباعث لظهور النحو، وكان لزاماً عليهم أن يتفكّروا ويتدبّروا عند وضع القواعد الأولى، وصولاً إلى الرأي الأمثل الذي يتفق مع النظام اللغوي السليم، ونتيجة لذلك، شهد الدرس النحوي ظهور اتجاهات مختلفة في النحو العربي عبر صوره الطويلة، فتنوعت الآراء وكثرت الاجتهادات العلمية تبعا لذلك بين من يقبل بهذا الاحتمال أو يردّه؛ ليبعدوا عن سبيله كلّ ما يعتوره من لحن، أو فساد في مستويات اللغة الأربعة.

الكلمات المفتاحية: الآراء المحتملة، شرح الكافية، يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض، تقويم نحوي.

المقدمة

ورد الاحتمال في الاصطلاح بأنه ((ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويُراد به الإمكان الذهني))[1]، فيكون للمفردة في تركيب ما أو للتركيب كله، إمكان القيام بوظيفتين نحويتين أو أكثر ضمن النص اللغوي الواحد[2]، ولدلالة سياق النص اللغوي الأثر الكبير في توجيه النص فَتتفاوت التوجيهات قوة بحسب قدرتها على استعمال القرائن وهو ما يفرق بين الاحتمال واللبس.

فاللبس هو تعدد احتمالات المعنى دون مرجح[3]، فلا ((ينكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة

(1) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني:12.

(2)الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي عليه السلام، دراسة في شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري، مقداد علي مسلم العميدي (رسالة ماجستير)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2011: 7.

(3) ينظر: اجتهادات لغوية: تمام حسان:185.

وسذاجتها))[1]، فيكون المعنى الناتجَ من التراكيب محتملاً، ((وما يكسبُها القطعَ هو ما يحيطُ بها من ظروف سياقية وإذا تمكّن التركيبُ من أن يحفظ أكثر من وجه في ظلِّ سياقٍ عام نشأَ الاحتمالُ))[2]. وبهذا يكون الاحتمال الأرجح هو الذي يكشف عن مدى قرب السياق اللغوي من صحة النص أوصوابه، فالمستوى الصوابي معيار لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال[3].

وفي شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت845هـ)، وهو شرح لم ير النور إلا منذ زمن قريب، منبع غزير التدفق، متنوع الأطياف، جمّ الفائدة، كثير العلم، وكان مؤلِفهُ عالماً، قوي الحجة، وإن لم تذكر المصادر شيئاً عن حياته، ومن ذكره اقتصر في ترجمته على اسمه الذي ذكره الشارح في أولى صفحات الشرح للتعريف عن نفسه، وهو ((يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض))[4]، وقد ترجم له حاجي خليفة[5] (ت 1067هـ)، باعتباره واحد من شرّاح كافية ابن الحاجب فجاءت ترجمته مقتضبة غير وافية.

فكان الطابع المميز لتعامل ابن حاجي عوض مع المسائل النحوية هو النظرة النقدية، والمناقشة العلمية للنحويين في تناولهم لقضايا النحو الجزئية والكلية؛ لثراء المتن بتعددية الآراء بما تحمله من خلاف فضلاً على ظاهرة النقد والتقويم المرافقة لتلك الآراء والتي امتاز بها شرح ابن حاجي عوض.

وفي هذا البحث سأعرض للاحتمالات الواردة في مبحث حروف الجرّ في شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن احمد بن حاجي عوض، وهي:

1. دلالة (مِنْ) على ابتداء الغاية:

تأتي (مِنْ) للابتداء، وهو معنى متفق عليه، ولكن تباينت آراء النحويين في دلالتها على ابتداء الغاية في المكان، أو فيهما معًا، وعلى النحو الآتي:

أولاً:

ذهب سيبويه (ت 180 هـ) إلى أنّ (من) لابتداء الغاية في المكان، إذ يقول ((وأما مِنْ فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا))[6]، نحو:(سِرتُ مِن البصرةِ إلى الكوفةِ)، والمعنى حسبما يفسّره ابن حاجي عوض، ((أنَّ ابتداء سيري مِن البصرة، وذلك بأنْ يكون للفعل المتعدي بها امتداد ويكون ابتداء ذلك الفعل من مجرورها...، أو يكون ذلك الفعل أصلاً لشيء ممتد كما في قولك: خرجتُ من الدارِ، فإنَّ الخروج وإنْ لم يكن له امتداد لكنه أصل لما له الامتداد))[7].

فـ (مِنْ) لابتداء الغاية في الأمكنة، فحسب على رأي سيبويه، وتابعه البصريون وابن السراج (ت 316 هـ)[8]. وعندهم أنَّ (منْ)نظيرة (مُذ)في الزمان؛ قال سيبويه: ((أمّا مُذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها. وذلك قولك: ما لقيتُ مُذ يَوْم الْجُمُعَة إلى اليوم، ومذ غدوة إلى الساعة، وما لقيتُه مذ اليوم إلى ساعتك هذه، فجعلتَ اليوم أول غايتك فأجريت في بابها كما جرت من حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا))[9].

(1) النحو والدلالة: محمد حماسة عبد اللطيف:144.
(2) دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، شعلان عبد علي سلطان(أطروحة دكتوراه) جامعة بابل، كلية التربية، 2009م.: 81.
(3) ينظر: اجتهادات لغوية:72.
(4) شرح كافية ابن الحاجب (عوض)، يعقوب ابن احمد ابن حاجي عوض:200.
(5) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة:1370/2، ومعجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة: 241/13.
(6) الكتاب، سيبويه: 224/4.
(7) شرح كافية ابن الحاجب (عوض):1098، وينظر: شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستربادي:264/4.
(8) الأصول في النحو، ابن السراج: 1/ 409.
(9) الكتاب:226/4، وينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، :322.

و((لا يجوز أنْ تقول: (ما سرت مُذْ بغداد)، فكذلك لا يجوز أنْ تقول: ما رأَيته من يَوْم الْجُمُعَة))[1]. واحتج البصريون بما أجمع عليه نحويوهم في هذا الرأي، فقد ذكر الأنباري أن البصريين أجمعوا: ((على أنَّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان، لأن (مِنْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ مُذْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان)).[2]

أمّا ما ورد من الذكر المبارك كقوله تعالى: ﴿ **لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ** ﴾ **[التوبة: 108]**، فقد تأوله البصريون بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير عندهم: من تأسيس أول يوم[3].

وقد ردّ ابن مالك (ت 672 هـ) هذا الرأي متهمًا البصريين بأنَّهم يقلدون سيبويه، وذلك في قوله: ((فمنعوه تقليدًا لسيبويه في قوله (وأمّا(مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن... وأمّا (مُذ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان... ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها)، يعني أنَّ (مذ) لا تدخل على الأمكنة، ولا (من) على الأزمنة، فالأول مسلّم بإجماع، والثاني ممنوع، لمخالفته النقل الصحيح والاستعمال الفصيح.))[4]، ووصف رأي سيبويه بالتعسف[5].

ثانياً:

أجاز الكوفيون استعمال (مِنْ) في الزمان، فضلاً على استعمالها في المكان، فهي لابتداء الغاية في المكان والزمان [6]، مستدلين في ذلك بالسماع، حسبما يذكر الفرّاء (ت 207 هـ) في قوله: ((سمعتُ العرب تقول: من شُبَّ إلى دُبَّ بالفتح، ومن شُبٍّ إلى دُبٍّ يقول: مذ كَانَ صغيرًا إلى أنْ دَبّ))[7]، أي استعمل (مِنْ) للابتداء الغاية في الزمان بمعنى (مذ).

و وافقهم من البصريين، الأخفش(ت 215 هـ)[8]، والمبرد (ت 285 هـ) [9]، وابن درستويه (ت 347 هـ) [10]، وصححه ابن مالك إذ قال: ((وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب))[11]، وأيدّه الرضي (ت 686 هـ)، فقال: ((والظاهر مذهب الكوفيين))[12]، واختاره ابن عقيل (ت 769 هـ) قائلاً: ((وهو كثير في لسان العرب، نثراً أو نظماً، فالوجه اقتياسه))[13]، فكثرة استعمال (مِن) في الزمان هو ما استدل به المجوّزون على رأيهم، فقد ورد في القرآن الكريم وسُمع في كلام العرب، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ**﴾ **[التوبة: 108]**، **وقوله تعالى:** ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ**﴾ **[الجمعة: 9]**

ومن الشعر قول زهير بن أبي سلمى[14]:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

وقول النابغة الذبياني [15]:

تُورثَّنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ... إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ

وغيرها من الشواهد التي استدل بها النحاة على استعمال (منْ)في الزمان[1].

---

(1) الانصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري: مسألة (54):307/1.
(2) نفســـــه.
(3) ينظر: الانصاف مسألة (54): 307/1، الجنى الداني في حروف المعاني، ابن قاسم المرادي:309.
(4) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح الكتاب، ابن مالك:189، وينظر: شرح التسهيل، ابن مالك:131/3.
(5) ينظر: الجنى الداني:309.
(6) ينظر: الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي: القسم السابع:214
(7) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء: 469/1.
(8) ينظر: معانى القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط: 366/1.
(9) ينظر: المقتضب، المبرد: 31/3، وشرح المفصل، ابن يعيش:459/4.
(10) ينظر شرح المفصل:459/4.
(11) شرح التسهيل:130/3، وينظر شواهد التوضيح والتصحيح:189.
(12) شرح الرضي: 264/4.
(13) المساعد في شرح التسهيل:2/ 246.
(14) شعر زهير بن ابي سلمى، الاعلم الشمنتري:114.
(15) ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:45.

وقد ردّ البصريون هذه الشواهد، وقدّروا ما جاء فيها على حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه، قال السيرافي (ت368هـ): ((إنَّ قوله: من أول يوم، يجوز أنْ يكون معناها: من تأسيس أوّلِ يَوْم، وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقول زهير: من حجج، أي من مر حجج))[2].

أمّا ابن حاجي عوض، فقد صوّب رأي الكوفيين بقوله: ((والكوفيون أجازوا كونها لابتداء الغاية في الزمان أيضاً، وقد أصابوا في ذلك؛ لأنه هو الموافق لاستعمال العرب حيث لا مانع عن مثل قولك: نمتُ من أول الليل إلى آخره، وصمتُ من أول الشهر إلى آخره))[3].

ويمكن القول إنَّ الصواب فيما ذهب إليه الكوفيون، فقد استدل الكوفيون بما سمعوا من فصحاء العرب، وبما ورد في القرآن الكريم من دون تأويل أو تقدير.

على خلاف ما هو الأمر في مذهب البصريين الذين خضعوا لمعيار التأويل، وكأنّهم يصرون على جعل (من)لابتداء الغاية في المكان فحسب، ويظهر ذلك في قول ابن مالك: ((ومنها قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – (مثلُكم ومثلُ اليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمالًا، فقال: مَنْ يعمل لي إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط، ثم قال: مَنْ يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى من نصف النهار الى، صلاة العصر على قيراط قيراط. ثم قال: مَنْ يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، ألا لكم أجركم مرتين)[4] قلت: تضمن هذا الحديث استعمال (من) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو ممّا خفى على أكثر النحويين فمنعوه تقليدًا لسيبويه))[5].

فضلاً على ذلك فـ ((إنّ ورود (مِنْ) في الزمان استعمال صحيح، ولا يوجد فيه ما يؤثر على معنى أو يخل بتركيب))[6]، وبناء على ذلك، فكلام الكوفيين هو الراجح؛ لأنَّ له ما يعضده من الكلام الفصيح نظماً ونثراً، ولخلوه من التأويل والتقدير، وترك التقدير أولى من التقدير، مادام المعنى مستقيماً وخالياً من اللبس.

2. زيادة (مِنْ) في الإيجاب

ولـ(مِنْ) استعمالات أخرى، فضلًا على دلالتها على ابتداء الغاية، وهي[7]:

. أنْ تكون للتبعيض.

. أنْ تكون لبيان الجنس.

. أنْ تكون للتعليل.

. أنْ تكون زائدة.

والزيادة هي ((أنْ تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إنْ كانت ممّا تعرب، وإنَّها متى أسقطت من الكلام لم يختلِ الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدًا أو تبيينًا))[8]، وذلك نحو:(ما جَاءنَي مِنْ رجلٍ)، فـ (مِنْ) هنا زائدة ومعنى زيادتها هو استغراق

(1) ينظر: الانصاف مسالة (54):307/1، وشرح المفصل:459/4، وشواهد التوضيح:190، شرح التسهيل:132/3، وشرح الرضي:264/4، وشرح ابن عقيل:16/3.

(2) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي:92/1، وينظر: الانصاف مسألة (54): 307/1.

(3) شرح كافية ابن الحاجب (عوض):1098.

4 ينظر: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي: 3/ 90.

(5) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:189.

(6) آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي، حسن هادي عبد النبي:291.

(7) ينظر: هذه الاستعمالات في: الازهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي: 224 وما بعدها، وشرح المفصل:4/ 459 وما بعدها، والكافية:51، وشرح الرضي:263/4 وما بعدها، وشرح كافية ابن الحاجب (عوض): 1098 وما بعدها.

(8) الأصول في النحو، ابن السراج: 257/2.

الجنس أو تأكيد استغراقه[1]، وهو متفق عليه، إلا أنّ زيادتها هذه مشروطة عند البصريين، ومطلقة عند الكوفيين والأخفش من البصريين، وكما موضح في:

أولاً:

(مِنْ) زائدة عند البصريين بشروط هي:

. أنْ تكون زائدة في غير الموجب[2]، وهو ((النفي وما جرى مجراه من النهي والاستفهام، وعند الشرط منه قليلاً في نحو: مهما يأتك مِنْ رجل فأكرمه))[3]، ونُسب(الشرط)إلى أبي علي الفارسي (ت 377 هـ) الذي أقام الشرط مقام النفي والاستفهام.[4]

. أنْ يكون مجرورها نكرة.[5]

قال سيبويه في ((باب ما حُمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتَانِي مِنْ أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً، وإنما منعك أنْ تحمل الكلام على مِنْ أنَّه خلفٌ أنْ تقول: ما أتَانِي إلا مِنْ زيد، فلمّا كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلا منه كأنّه قال: ما أتاني أحد إلا فلان؛ لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحدٍ واحدٌ، ولكن مِن دخلت هنا توكيداً))[6].

وقال في موضع آخر:((وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنّها تجر؛ لأنّها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيتُ مِن أحدٍ. ولو أخرجت)مِنْ(كان الكلام حسناً، ولكنه أكد)بمن(؛ لأنَّ هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنّه لم يأته بعض الرجال والناس))[7].

فسيبويه يتحدّث عن (مِنْ) الزائدة مع كونه لم يصرح بزيادتها في هذا الموضع أو غيره من كتابه[8]، ولم يصرّح بالشروط الواجب توافرها، وفُهِم من كلامه ما يشير إلى هذه الشروط.

وإلى ذلك ذهب المبرد، مع التصريح بالشروط الواجب توافرها؛ إذ يقول: ((من زائدَة وإنما تزاد فِي النّفي ولا تقع فِي الإيجاب زائدة لِأَن المنفي المنكور يَقع واحده في معنى الجميع فَتدخل)منْ) لإبانة هذا المعنى وذلك قولك ما جَاءَني رَجُل، فَيجوز أَن تعني رجلا واحداً)).[9]

و وافقهم ثعلب (ت 291 هـ) وابن الأنباري(ت 328هـ)[10] من الكوفيين، قال ثعلب: ((مِنْ تدخل في الجحد على النكرة في الابتداء، ولا تدخل في المعارف))[11].

وقد علّلوا لسيبويه ما يقوّي وجهة نظره، ومن هؤلاء ابن يعيش (ت 643 هـ) في قوله: ((لا يرى سيبويه زيادةَ (مِنْ) في الواجب، لا تقول: (جاءني من رجلٍ)، كما لا تقول: (جاءني من أحدٍ)، لأنَّ استغراق الجنس في الواجب محال، إذ لا يُتصوّر مجيءُ جميع الناس، ويتصوّر ذلك في طرف النفي))[12].

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: 501/1، وشرح كافية ابن الحاجب (عوض): 1100.
(2) ينظر: الأزهية: 227، وشرح كافية ابن الحاجب (عوض):1100.
(3) شرح كافية ابن الحاجب (عوض):1100.
(4) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام:426/1، ومصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن الخطيب الموزعي: 463، وهمع الهوامع، جلال الدين السيوطي: 548/2.
(5) ينظر: شرح المفصل:460/4، وشرح الرضي: 268/4، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن قاسم المرادي: 750/2، وأوضح المسالك: 22/3.
(6) الكتاب: 315/2-316، وينظر: الأصول: 410/1، والازهية:227.
(7) الكتاب:425/4.
(8) ينظر: اللغو والزيادة المفهوم والإجراء (بحث مخطوط) د. سعاد كريدي: 36، 37.
(9) المقتضب: 420/4.
(10) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري: 296.
(11) مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: 24/1.
(12) شرح المفصل:461/4.

فعندما يكون القول منفياً، فـ(مِنْ)الاستغراقية زائدة لفظاً لا معنى، فعند سقوط لفظها يختل فهم الكلام، ويزول معنى الاستغراق المستفاد منها، لأنّك ((لو قلت (ما جَاءَني رَجُلٌ) لم تنف إلا واحداً غير معين، بدليل إنَّه يصح أنْ تقول: ما جاءني رجل بل رجلان، فلو أفاد (رجل) الاستغراق بدون (من)لكنت قد ناقضت أول كلامك بآخره))[1]، أي مجيء الرجل وحده مع غيره، أي اجتماع الضدين في الإثبات، الرجل وغيره.

واستدل ابن عصفور (ت669هـ) لالتزام دخولها على النكرة بقوله: ((فلأن المفرد الواقع بعد (مِنْ) الزائدة في معنى الجمع؛ لأنَّك إذا قلت: (ما قام من رجلٍ)فقد نفيت القيام عن جنس الرجال، والمفرد لا يكون في معنى الجمع إلا إذا كان نكرة، نحو قول العرب: (عندي عشرونَ رجلاً)، فـ (رَجُلًا) واقعة موقع (رِجَال)؛ لأنّه نكرة ولو كان معرفة لم يجز ذلك))[2]

ثانياً:

(مِنْ) زائدة في الإثبات أيضاً، فقد أجازوا زيادة (مِنْ) من دون شرط، فهي زائدة في الإيجاب والنفي، وداخلة على المعرفة والنكرة، وهو مذهب الكسائي (ت189 هـ)، وهشام الضرير (ت 209 هـ)[3]، والأخفش من البصريين، الذي قال: ((فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال: ﴿ **وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ**﴾[4] فهذا ليس باستفهام ولا نفي. وتقول: (زيد مِنْ أَفْضَلِها) تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: (قد كانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنّي حتّى أذهب) يريدون: قَدْ كانَ حَديثٌ))[5].

واختاره ابن مالك معتمداً ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من جواز وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة وذلك؛ ((لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً))[6].

فهؤلاء النحاة قد استدلوا على قولهم بورودها زائدة في الكلام الموجب ببعض آيات الذكر الحكيم مثل قوله تعالى: ﴿**وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ**﴾ **[البقرة:271]**، وقوله تعالى: ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ**﴾ **[نوح:4]** وغيرها من آي الذكر الحكيم، فقد ذهب الكسائي إلى أنّ(مِنْ) ((في هذا الموضع زائدة للتوكيد والمعنى يغفر لكم ذنوبكم، قالوا وهو بمنزلة قوله: ﴿**وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ**﴾[7] المعنى: ولهم فيها كل الثمرات))[8]، وفضلاً على آيات النص القرآني، فقد استدلوا بالسماع المروي عن العرب في نحو قولهم: ((قَدْ كانَ مِنْ مطرٍ)) والتقدير عندهم قد كان مطرٌ[9].

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة[10]:

ويَنْمي لها حبُّها عندنا... فما قالَ مِنْ كَاشِحٍ لم يَضُرْ

والتقدير عندهم: فما قال كاشح لم يضر.[11]

ويفسّر الفرّاء دلالة (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ**﴾ **[نوح:4]** بأنها ((قَد تكون لجميع ما وقعت عليه، ولبعضه. فأمّا البعض، فقولك: اشتريتُ من عبيدك، وأمّا الجميع فقولك: رَوِيتُ من مائك، فإذا كانت فِي موضع جمع فكأنّ مِنْ: عنْ كما تَقُولُ: اشتكيتُ من ماء شربته، (وعن ماء شربته)، كأنّه فِي الكلام: يغفر لكم عنْ أذنابكم، ومن أذنابكم.))[12]، ويبدو أن الفرّاء قد احتمل أنْ تكون (مِنْ) للاستغراق أو تكون للتبعيض وهذا ((لا حجة فيه، لاحتمال أنْ تكون (مِنْ) مبعّضة ويكون ذلك ممّا حذف فيه الموصوف

(1) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم النيلي: 302/1.
(2) شرح جمل الزجاجي:502/1.
(3) ينظر: الازهية:228، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الاندلسي: 240، والجنى الداني:318.
(4) البقرة:271.
(5) معاني القران (الأخفش): 105/1 وينظر: الصفحات:316/1، 298، 276، 242.
(6) شرح التسهيل:138/3، وينظر: الجنى الداني:318.
7 محمد: 15.
(8) الازهية: 228.
(9) ينظر: شرح جمل الزجاجي:501/1.
(10) ديوان عمر بن أبي ربيعة:299.
(11) شرح التسهيل:138/3، وينظر: الجنى الداني:318.
(12) معاني القرآن (الفراء):187/3.

وقامت الصفة مقامه، فكأنّه قال: يغفر لكم جُملة من ذنوبكم))[1]، وبهذا التأويل قد ردّ البصريون مذهب الكوفيين والاخفش، لأنّ (مِنْ) هنا هي للتبعيض، وليست زائدة [2].

ويرى الزمخشري (ت 538 هـ) أنّ (مِنْ) للتبعيض في الآية، قال: ((فإنْ قلت: لم بعّض في قوله مِنْ ذُنُوبِكُمْ؟ قلت: لأنّ من الذنوب ما لا يغفر بالإيمان كذنوب المظالم ونحوها))[3].

وإلى ذلك ذهب ابن عطية الغرناطي (ت 709هـ) بقوله: ((وقال آخرون: هي للتبعيض، وهذا عندي أبين الأقوال، وذلك إنّه لو قال: (يغفر لكم ذنوبكم) لعمَّ هذا اللفظ ما تقدم من الذنوب وما تأخر عن إيمانهم، والإسلام إنما يجبّ ما قبله، فهي بعض من ذنوبهم، فالمعنى يغفر لكم ذنوبكم، وقال بعض المفسرين: أراد يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ المهم الموبق الكبير لأنّه أهم عليهم، وبه ربما كان اليأس عن الله قد وقع لهم وهذا قول مضمنه أنَّ مِنْ للتبعيض.))[4]

ولم يقتصر الأمر على الآية المذكورة، فقد تأوّل النحاة قول العرب: (قَدْ كَان مِنْ مطرٍ) و(قَدْ كَان مِنْ حَديثٍ فَخَلَّ عَنّي)، على وجهين، وقدّروه بـ(قَدْ كَان شيءٌ كَائِنٌ مِنْ مطرٍ) و(قَدْ كَان شيء كائن مِنْ حَديثٍ)، فتكون من للتبعيض ((فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه وإن كانت غير مختصة))[5]، أو هو وارد على سبيل الحكاية كأنْ قال: هل كان من مطر، وهل كان من حديث، فيجاب: كان من مطر، وكان من حديث[6]. أي إنَّه ((لم تأتِ زيادتها في الإيجاب إلا في محل الاحتمال أو في الندور، فلا يصح أنْ يقضى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك، فيجب الوقوف مع السماع، لئلا ندعي على العرب ما لا نعرف))[7].

أمّا ابن حاجي عوض، فيرى أنَّ (مِنْ) تكون زيادتها إمّا محضة أو غير محضة، فزيادتها محضة تقع عندما يكون مجرورها ((من الأسماء المقصورة على العموم كـ (أحد) مثلا))[8]، فتكون (مِنْ) هنا لمجرد التأكيد لا للاستغراق؛ ((لأنّه حاصل بمقارنة النكرة كذلك حرف النفي ألا يرى إنَّ معنى قولك: ما جَاءَني أحدُ، وما جَاءَني مِنْ أحدٍ، واحد؛ لأنّ معنى الاستغراق مفاد فيهما جميعاً، بدليل أنَّك لم تقدر على أنْ تقول: ما جاءني أحدُ بل أثنان، لأنّك حينئذ تكون خارجاً عن كلام العرب، أمّا تسميتهم (مِنْ) هذه استغراقية فلإفادتها تأكيد الاستغراق فتكون (من)حينئذ زيادة محضة))[9]، وبذلك تكون زيادتها لفظاً ومعنى.

أمّا زيادتها غير المحضة، فذلك عندما لا يكون مجرورها من الأسماء المقصورة على العموم، فتكون (مِنْ) مفيدة للاستغراق نحو:((ما جَاءني مِنْ رَجُلٍ؛ لإنَّ هذا القول من غير (مِنْ)لم يفد الاستغراق قطعاً بل يحتمله بدليل صحة قولك: ما جَاءَني رَجلُ بل رجلان، فمن صرف هذا الكلام إلى الاستغراق أزال عنه الاحتمال، إذ معناه: ما جاءني هذا الجنس من واحدهم إلى مالا يتناهى، إذ هو مبتدأ من جانب المتناهى، متروكاً منه الجانب الأعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود، فلا يكون (من)حينئذ زيادة محضة))[10]، وبذلك تكون زيادتها لفظاً لا معنى، فعند سقوطها ينعدم معنى الاستغراق.

أمّا عن شروط زيادتها عند ابن حاجي عوض، فقد سار في ذلك على مذهب البصريين، فهي تزاد عنده في غير الموجب، وقد علّل ذلك بقوله: ((للعلم الأولي بامتناع الاستغراق أو التأكيد في مثل قولك: جَاءَني مِنْ أحدٍ؛ لأنَّه يؤدي أنَّ مجيء جميع الناس اليك قد

(1) شرح جمل الزجاجي: 502/1.
(2) ينظر: اسرار العربية، أبو البركات الانباري: 194، وشرح المفصل: 461/4.
(3) الكشاف:312/4.
(4) المحرر الوجيز، ابن عطية الغرناطي:372/5.
(5) نفسه:501/1، وينظر: رصف المباني:325، والفوائد الضيائية:321/2.
(6) ينظر: شرح الرضي:268/4، والفوائد الضيائية:321/2.
(7) المقاصد الشافية:3/ 599.
(8) شرح كافية ابن الحاجب (عوض): 1100.
(9) نفسه.
(10) شرح كافية ابن الحاجب (عوض):1100-1101.

حصل، وهو ظاهر الامتناع، بخلاف قولك: ما جاء من أحد، فإنَّ مؤداه عدم مجيء جميع الناس إليك، وهو أمر ممكن))[1]. وهو بذلك يرجح رأي البصريين.

ويرى ابن حاجي عوض أنَّ ما استدل به الكوفيون والاخفش ليس بواضح[2] فهم استدلوا بقوله تعالى: ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ**﴾ **[نوح:4]**؛ إذ المراد منها يغفر لكم ذنوبكم، بدليل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا**﴾ **[الزمر:53]**، فهو يرى أنَّ (مِنْ)فيه ((للتبعيض، وأمّا أنَّه يلزم التناقض حينئذ))[3]، فالآيتان لم تكن خطاباً لأمة واحدة؛لأنّ ((الأولى وردت في حق قوم نوح عليه السلام والاخرى في حق أمة (محمد) صلى الله عليه وسلم فلا يلزم من غفران جميع ذنوب هذه الأمة غفرانه جميع ذنوب قوم نوح، ولئن سلمنا ورودها في حق أمة واحدة، لكن جاز أنْ يكون غفران البعض منصرفاً إلى من كان متلطخاً بمظالم العباد، فإنّها لا تغفر إلا برضائهم، وغفران الجميع منصرفاً إلى من تنزّه عن المظالم))[4].

أي: أنَّه لا يمكن القول إنَّ هذه اللفظة بمعنى تلك، بالاستدلال بآية على أخرى، ((حتى يتماثل الموطنان والسياقان، فإنَّ القرآن دقيق غاية الدقة في المخالفة بين التعابير والألفاظ لاختلاف الموطن والسياق))[5]

ويزاد على ذلك فإنَّ ابن حاجي عوض ذهب إلى أنَّ (مِنْ) في قولهم: (قَدْ كَان مِنْ مطرٍ)، والذي استدل به الكوفيون، هي زائدة والمعنى باقٍ على أصله، وإنْ كانت متأوله على الحكاية، ((كأن قائلاً قال: هل كان من مطر؟ فقال مجيباً عنه: قد كان مِنْ مطرٍ، فكأنَّه وقع في غير الموجب))[6].

أمّا إذا أُوّل على تقدير: قَدْ كَان شيءٌ مِنْ مطرٍ، أي للتبعيض أو التبين، وحذف (شيء) وهو الفاعل وأقيم الجار والمجرور مقامه، فابن حاجي عوض استبعد أنّ يثبت هذا الأصل مع مثل هذه المحتملات[7]؛ لأنَّ حرف الجر موصل للفعل القاصر إلى ما يقصر عنه، والفعل لا يقصر عن فاعله[8].

والذي يظهر أنَّ ابن حاجي عوض كان مصيباً في اختياره لمذهب البصريين، وكان موفقاً في تحليله للاستدلالات التي قدمها في نقد مذهب الكوفيين وترجيح مذهب البصريين، فلم تزد العرب (مِنْ) في الايجاب، أمَّا ما استدل به الأخفش، فقد ثبت أنَّ (مِنْ) في كل ما استدل به، أصلية تفيد التبعيض، وفي كل مرة يتطرّق الاحتمال إلى شواهده التي استدل بها، والاحتمال هو ((ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما))[9]، فيؤدي إلى اللبس، ومن المعلوم أنَّ العرب تجنبت اللبس في كلامها، لذا يبدو لي أن مذهب البصريين هو الأقرب إلى الصواب.

3. (رُبَّ) بين الحرفية والاسمية

اختلف النحاة في حقيقة (رُبّ)، فذهب البصريون إلى حرفيتها، ورأى الكوفيون أنَّها اسم، فاحتملت بذلك رأيين هما:

أولاً:

أنَّها حرف، وهو مذهب البصريين، يقول سيبويه: ((واعلم أنَّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ، لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ كم اسمٌ ورُبّ غير اسم، بمنزلة مِنْ))[10]، وإلى ذلك ذهب المبرد[11]، وابن السراج الذي صرّح بحرفيتها[1]، والهروي[2] (ت415هـ)، وابن مالك الذي صحح هذا الوجه عنده[3].

(1) نفسه: 1100.
(2) ينظر: نفسه: 1101.
(3) نفســه.
(4) نفسه.
(5) معاني النحو، فاضل صالح السامرائي:83/3.
(6) شرح كافية ابن الحاجب (عوض): 1102.
(7) ينظر: نفسه: 1102.
(8) ينظر: شرح الرضي:268/4.
(9) التعريفات:12.
(10) الكتاب:161/2.
(11) ينظر: المقتضب: 65/3.

واستدل سيبويه على حرفية (ربّ)، بأنّه لا يجوز الإخبار عن (رُبَّ) كما هي الحال في (كم) إذ قال:((ولا يجوز في رُبّ ذلك، لأنّ كم اسمٌ ورب غير اسم، فلا يجوز أنْ تقول رُبّ رجلٌ لك))[4].

واستدل ابن السراج على حرفية (ربَّ)بعدم دخول حرف الجر عليها وهي نظير(كم) في ذلك، يقول: ((إنَّ رُبَّ حرف وليست باسم ك(كم)، أنّ (كم) يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل على رُبَّ تقول: بكم رجل مَرَرْتَ))[5].

واستدلوا على حرفية (ربَّ)؛ بكونها تُوصل معنى الفعل إلى ما بعدها، كما هي حروف الجرّ، نحو قولك: (ربّ رَجُلٍ عالمٍ أدركتُ)، فـ(((رُبَّ) أوصلت معنى الإدراك إلى (الرجل)، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى (زيد) في قولك: مررت بزيد،))[6].

فضلاً على ذلك فـ (ربَّ)لا تقبل علامات الاسم التي ذكرها ابن مالك في ألفيته[7]:

بالجرِّ والتنوينِ والندا وأل ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصلَ

ولا تقبل ((علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه، نحو: ربَّ رجلٍ يفهم، أي ذلك قليل))[8].

وقد أشكل الرضي على البصريين جعل (ربَّ) حرفاً، بقوله: ((وتشكل عليهم حرفيتها بنحو: ربَّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُ، فإنَّ حروف الجر، هي ما يُفضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفض إليه، وأكرمت، يتعدى بنفسه))[9]. ولا يحتاج الى ما يتعدى به، فهو يرى أنَّ ما حملهم على ارتكاب جعلها حرفاً، أنّهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا بإضافة، فلا يقال: بربَّ رجل[10].

ثانياً:

أنَّها اسم، وهو مذهب الكوفيين، ونسبه السهيلي (ت 581هـ) وابن يعيش للكسائي[11]، قال السهيلي: ((وأجاز الكسائي أن تكون (ربّ) اسماً مبتدأ، والمرفوع خبرها))[12] وتابَعَه الكوفيون في أنّ (ربّ) اسمٌ مثل كَمْ[13].

ونُسب للأخفش أيضاً[14]، وعدّه الرضي وجهاً قوياً عنده [15].

واستدل الكوفيون على اسميتها بالإخبار عنها في قول ثابت قطنة[16]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ... عاراً عَلَيْك ورُبَّ قتل عارُ

فقد تمسك الكوفيون، على حد تعبير ابن حاجي عوض، بهذا البيت[17]، واستدل الاخفش به على اسمية (ربَّ) فهي مبتدأ و(عار) خبرها[18].

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 416/1.
(2) الازهية: 259.
(3) ينظر: شرح التسهيل:175/3.
(4) الكتاب: 170/2.
(5) الأصول في النحو: 416/1.
(6) شرح المفصل: 482/4.
(7) ألفية ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك:9.
(8) الانصاف مسألة (212):686/2:، وينظر: شرح التسهيل:175/3.
(9) شرح الرضي: 288/4.
(10) ينظر: شرح الرضي:288/4.
(11) ينظر:أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الاندلسي: 72، وشرح المفصل:4/ 482، ومنهج السالك:232.
(12) أمالي السهيلي: 72.
(13) ينظر: شرح المفصل: 482/4.
(14) ينظر: شرح التسهيل:174/3، وشرح الرضي 290/4، ومنهج السالك:232، والجنى الداني: 439.
(15) ينظر: شرح الرضي 290/4.
(16) شعر ثابت قطنة العتكي: 49.
(17) شرح كافية ابن الحاجب (عوض): 1116.
(18) ينظر الشاهد في:المقتضب:66/3، والازهية: 260، وضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي: 173، وشرح جمل الزجاجي: 490/1، شرح التسهيل: 175/3، المساعد على تسهيل الفوائد: 284/2، شرح الكافية (عوض): 1117، وخزانة الأدب:576/9.

مثلما احتجوا بأنّ (ربَّ) اسم، حملت على (كم) على أساس أنَّ (كم) للعدد والتكثير، و(ربَّ) للعدد والتقليل، فكما أنَّ (كم)اسم فكذلك الحال في (رُبَّ)[1].

واستدلوا لهذا المذهب بأنَّ (رُبَّ) ليست حرف جر بما سمعوا من بعض العرب، قولهم:(ربّ رجلٍ ظريفٌ) برفع (ظريفُ) على أنه خبرٌ (رُبَّ). فوقعت في صدر الكلام، وحروف الجر تقع متوسطة، لأنَّها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال[2].

إلا أنّ ما استدل به الكوفيون، من قول الشاعر: (وَرب قتل عَار)، فيه نظر، فقد ردّه البصريون لأسباب، فهذا الشاهد عندهم لا حجة فيه؛ لأنَّ الرواية الشهيرة هي ((وبَعْضِ قتلٍ عَارُ))[3].

وفي حال صحت الرواية، فقد ذهب البصريون إلى أنَّ (عار) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أي: (هو عار)[4].

ووصفه ابن السراج بأنَّه من قبيل التشبيه بـ (كم) قال: ((إنَّ بعض العرب يقول: رُبَّ رجل ظريف فترفع ظريفًا، تجعله خبرًا لـ (رُبَّ)، ومن فعل هذا فقد جعلها اسمًا، وهذا إنما يجيء على الغَلط والتشبيه))[5].

و ردّ ابن السراج القول بأنّ(رُبَّ) قد جُعل لها صدر الكلام؛ لأنَّها اسم وعلل تصدرها، بأنّه ((لما كان معناه التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلًا لـ(كم) إذا كانت خبرًا فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ(كم) وأخّر الفعل والفاعل))[6].

أمّا ابن حاجي عوض، فقد ردّ رأي الكوفيين في أنَّ (ربَّ) تقابل (كم) الخبرية، قائلاً: ((حرف الجر يدخل على (كم) نحو: بكم رجل مررت، دون (رب) وهذا آية لأسمية (كم) دون (ربَّ)، وجهة التناقض بينهما لا تستلزم حمل أحدهما على الآخر في جميع الوجوه))[7].

و ردّ الرأي القائل بـ ((أنَّ لازم حرف الجر وهو إفضاء معنى الفعل إلى الاسم منتف ههنا، وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، لأنَّ الفعل الذي حكم بإيصال (ربَّ) إياه إلى الاسم كـ: لقيت . مثلا متعد بنفسه فكيف جاز القول بأنّه يتعدى بـ (ربَّ)؟))[8]، وأجاب موضحاً بإنَّ (ربَّ) ((تدخل في الكلام . إنْ كان الفعل الذي قبلها متعدياً . لقصد معنى آخر غير التعدي وهو التقليل))[9]، على نحو من الاستغراقية في (ما رأيتُ من رجلٍ)، فهي وإنْ لم تكن موصلة للفعل إلى الاسم، لأنَّ (رأيت) متعد بنفسه إلا أنَّها أفادت معنى الاستغراق الذي هو غير معنى التعدي مع الفارق بالقياس فإن (مِنْ) زائدة ولا يجوز قياس (ربّ عليها)، أي إنَّه لا يمكن التسليم أنّ إفادة (ربَّ) هو التقليل فحسب، فلا ينكر أنّها هي المسلطة للفعل على الاسم[10].

والظاهر أنّ ابن حاجي عوض قد جانب الصواب في ردّه مذهب الكوفيين، فتميّز (ربَّ) بما لها من أحكام واختلافها عن حروف الجر لا يعني بالضرورة خروجها عن الحرفية إلى الاسمية، فقد يكون ذلك لضرورة أو لعلة تدخل عليها، فلا يكون ذلك مُخرجاً لها من بابها، والدليل على ذلك ما قاله الزجاجي (ت 337هـ): ((إنَّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه، لعلة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ما خرج بعلته، ويبقى الثاني على حاله، ألا ترى أنَّ إجماع النحويين كلهم على أنّ أصل الاعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف والافعال، غير طائفة زعموا إنَّ الأفعال ايضاً مستحقة في الأصل للإعراب، إلا إنَّهم

(1) ـ ينظر: الانصاف: مسألة(212): 686/2.
(2) ينظر: شرح المفصل: 482/4، 483.
(3) ينظر: المقتضب:66/3، وشرح جمل الزجاجي:490/1، والجنى الداني: 439.
(4) ينظر: المقتضب:66/3، والازهية: 260، وضرائر الشعر: 173، وشرح جمل الزجاجي: 490/1، وشرح التسهيل: 175/3.
(5) الأصول في النحو: 418/1.
(6) نفسه: 416/1.
(7) شرح كافية ابن الحاجب (عوض): 1117.
(8) نفسه.
(9) نفسه.
(10) ينظر: نفسه: 1117.

مجمعون على إنَّ الأسماء كلها مستحقة في الأصل للإعراب، ثم نرى كثير منها غير معرب لعلل فيها ولا يكون ذلك مخرجاً لها عن الاسمية... ونظائرها كثير))[1].

4 . (الكاف)

الكاف من حروف الجر التي تفيد التشبيه نحو: (زيدٌ كالأسدِ) وتكون على وجهين، حرف واسم[2] ولا تقع عند سيبويه والمحققين اسماً إلا في الضرورة[3].

واستدلوا على حرفيتها بأنَّها ((على حرف واحد، صدراً، والاسم لا يكون كذلك. وإنَّه يكون زائداً، والأسماء لا تزاد. وإنَّه يقع مع مجروره صلة، من غير قبح، نحو: جاء الذي كزيد. ولو كان اسماً لقبح ذلك، لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول))[4].

وقد ذهب الأخفش وأبو علي الفارسي إلى أنّها تحتمل الامرين، وذلك بأن تكون حرفاً أو اسماً في الاختيار، فتكون اسماً بمعنى مثل ولها محل من الاعراب.[5]

وقد بلغ هذا الاحتمال، (الكاف) في قوله تعالى ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ **[الشورى: 11]**، فـ(الكاف) التي بمعنى التشبيه، لا يمكن لها أن تؤدي وظيفتها في هذا التركيب القرآني؛ لأن التركيب ههنا ((يحمل معنى دينياً لا يسمح بمعاملة الحرف على أنه حرف تشبيه))[6]. ومن ثَمَّ فقد تأوّل المفسرون والنحاة تأويلات عدّة لتخريج الآية الكريمة، ليتم التوفيق بين المعنى، وما يتطلبه التركيب في إعطاء الحرف قيمته الدلالية في الآية المباركة، فعلى الرغم من أنّ المشهور في معنى (الكاف) في هذه الآية هو التوكيد لزيادتها في المعنى، والمقصود بهذه الزيادة معنى التوكيد؛ فإن الأكثرين ينكرون إطلاق عبارة الزيادة في كتاب الله، ويسمون الزيادة توكيد[7] فالزيادة إعرابية وليس زيادة لفظية.

بيد أنّ هناك مَنْ احتمل رأياً مغايراً بأنْ تكون الزيادة في(مثل)، أو أنّه لا وجود للزيادة في الآية الكريمة، فكان هذا التعدد في الآراء مدعاة للنقد والمفاضلة بينها عند النحويين وعلى النحو الآتي:

أولاً:

الكاف مزيدة[8]، وتتعين فيه الحرفية[9]، وهي مزيدة للتوكيد، فلا موضع لها من الاعراب والتقدير: ليس مثله شيء[10]، فالموضع غير صالح للتشبيه، ((فلا بد من عدم الاعتداد بالكاف، لأنّ الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، وذلك محال،))[11]؛لأنّه لو لم تجعل (الكاف) مزيدة لصار المعنى ((ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو اثبات المثل))[12] لله تعالى، وقد تنزه سبحانه عن ذلك.

وفائدة زيادة (الكاف) عندهم توكيد نفي المثل، توكيدًا لفظيًا، ومعنويًا[13]:

فأمّا اللفظي، فهو زيادة (الكاف) تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي؛ لأن ((كل حرف زيد في كلام العرب، فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى. فعلى هذا يكون المعنى: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء.))[14].

---

(1) الايضاح في علل النحو:51-52، وينظر: الخلاف النحوي في المقتصد، : علي محمد احمد الشهري (رسالة ماجستير)، جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية، 1420هـ 90.
(2) ينظر: الجنى الداني:79، ومغني اللبيب:232، ومصابيح المغاني:328.
(3) نفسه.
(4) الجنى الداني:78.
(5) ينظر: الجنى الداني:79، ومغني اللبيب: 239، ومصابيح المغاني:328، وشرح كافية ابن الحاجب (عوض): 1131.
(6) دور الحروف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد: 81.
(7) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي:70/3.
(8) ينظر: حروف المعاني، أبو القاسم ابن إسحاق الزجاجي: 40.
(9) ينظر: الجنى الداني:79.
(10) ينظر: معاني القران للزجاج: 395/4، واعراب القران للنحاس: 51/4، حروف المعاني: 40، والصفوة الصفية:288/1.
(11) شرح التسهيل:3/ 170.
(12) مغني اللبيب:237- 283، وينظر: الصفوة الصفية: 288/1، وشرح الفية ابن معط، ابن القواس:390/1.
(13) ينظر: الجنى الداني: 87.
(14) الجنى الداني:87، وينظر: مغني اللبيب: 238.

وأمّا المعنوي، فإنّ قولهم: (مِثْلُكَ لا يَفعَلْ كَذا). فيه نفي للفعل عن مثله، فـ ((هم يريدون نفيه عن ذاته، لأنّهم قصدوا المبالغة في ذلك. فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنّهم إذا نفوه عمّن هو على أخص أوصافه، فقد نفوه عنه))[1].

واحتجّ أصحاب هذا الرأي بأنّ ((القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت))[2].

ثانيا:

(الكاف)غير مزيدة، و(مثل) في الآية الكريمة، هي الزائدة وعلى هذا يكون التقدير(ليس كهو شيء)[3]، وزيدت (مثل)((لتفصل بين الكاف والضمير. فإنّ إدخال الكاف على الضمير غير جائز))[4] لكونها تختص بالظاهر.

ويرى الطبري (ت 310 هـ) في أحد الوجهين، أنّ (مثل) زيدت للتوكيد والمعنى عنده ((ليس هو كشيء، وأدخل المثل في الكلام توكيدًا للكلام إذا اختلف اللفظ به وبالكاف، وهما بمعنى واحد))[5].

واحتجّ أصحاب هذا الرأي بأنّ (مثل)مقحمة وزائدة في الآية لورود مثل هذه الزيادة في مواضع أخرى نحو قوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَآ آمَنْتُمْ بِهِ** ﴾ **[البقرة: 137]** أي: بما آمنتم (به)[6].

إلا أنّ هذا القول قد ردّ هـ أكثر النحويين، ومنهم ابن جني الذي يعوّل على عدم جواز ((أنْ تكون مثل هي الزائدة، لأنّها اسم، والأسماء لا تزاد، وإنّما تزاد الحروف، فإذا لم يجز أنْ تكون مثل هذه الزائدة، ولم يكن بد من زائد، ثبت أنّ الكاف هي الزائدة))[7].

ثالثاً:

(الكاف) اسم مؤكد بـ(مثل) ولا زائد فيهما، بمعنى أن كلمة التشبيه كرّرت للتأكيد وهو قول الزمخشري[8]، واستدل بقول الشاعر:

وغَيْرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أوْ وَدَّيْنْ وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ[9].

ومن قال:

ولَعِبَتْ طَيْرٌ بهم أبَابِيلُ فَأَصْبَحَتْ مثْلَ كَعَصْفٍ مَأكُولْ[10]

فعند الزمخشري سيق الكلام هنا لنفي المثل بطريق الكناية، فلم يقع الفرق بين قول: ليس كالله شيء وبين قول: ليس كمثلِهِ شيء، وهو في حال العلم بأنّه من باب الكناية ((لم يقع فرق بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنّهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد: وهو نفى المماثلة عن ذاته، ونحوه قوله عز وجل بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ فإنّ معناه: بل هو جواد من غير تصوّر يد ولا بسط لها: لأنّها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر))[11]، والفائدة من الكناية وعدم التصريح هي المبالغة، قال أبو حيان التوحيدي: ((تقول العرب: مثلك لا يفعل كذا، يريدون به المخاطب، كأَنَّهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص، وهو مِنْ باب المبالغة))[12].

وهذا الرأي قد رُدّ بأنّ عدم زيادة الكاف يفضي الى المحال[13] كما ذُكر في أولاً، ويبدو أن العبارة القرآنية ((تتصرف في حروف الجر تصرفاً لا توافقه قواعد النحو ولا أصول اللغة التي قصرت في الإحاطة به، فانتقصت من الدقة في أداء المعاني على الوجه الذي أدته العبارة القرآنية))[1].

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 88، وينظر: مغني اللبيب: 238.
(2) مغني اللبيب: 238، وينظر: البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي: 9/ 327، والجنى الداني: 87.
(3) ينظر: الصفوة الصفية:288/1، والجنى الداني:89، ومصابيح المغاني:330.
(4) الجنى الداني: 89.
(5) تفسير الطبري، (جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري):508/21.
(6) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس السمين الحلبي:419/4.
(7) سر صناعة الاعراب:310، وينظر البحر المحيط: 327/9، ومغني اللبيب: 238، والجنى الداني: 89، والدر المصون: 454/9.
(8) ينظر:الكشاف:213/4-214، مصابيح المغاني: 330.
(9) شرح شواهد المغني:504/1، وينظر: الكشاف:213/4.
(10) شرح شواهد المغني:504/1، وينظر: الكشاف:213/4، ومصابيح المغاني: 330.
(11) الكشاف، أبو القاسم محمود جار الله الزمخشري:213/4.
(12) البحر المحيط: 326/9.
(13) مغني اللبيب:237- 283، وينظر الصفوة الصفية: 288/1، وشرح الفية ابن معط (ابن القواس):390/1.

أمّا ابن حاجي عوض، فقد تبنى الرأي الثالث واستبعد أن تكون زيادة في النص القرآني واحتمل ((أنْ لا يكون كل واحد منهما زائدا لذلك، بل سوق الكلام كان لنفي المثل بطريق الكناية وهي الانتقال من اللازم إلى الملزوم، وذلك بأنْ يذكر المثل في الكلام ويراد به ما أضيف إليه بذلك الطريق، ولا فرق باقتضاء تلك الطريقة بين: ليس كالله شيء وبين: ليس كمثله شيء، إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها))[2]، فهو يرى أنّ الكناية تفيد مبالغة هي ليست موجودة في التصريح، وإنّ المعنى واحد في الأصل.

واستبعد أنّ يكون وجود ذلك المثل في الخارج من شرط هذه الطريقة وأنما ((اللازم في الآية نفى أنْ يكون لمثل الله مثل، والمراد نفى مثله، إذ لو كان لمثل الله تعالى مثل مثله))[3]، أي بمعنى إنّ قول: مثلك يجود، ومثلك لا يبخل هو ليس بالضرورة وجود ذلك المثل في الخارج، وإنما هو تقدير لما يراد إثباته لهذه الذات.

وبهذا فابن حاجي عوض ينكر على من قال إن هناك زيادة في مجيء (الكاف) و(مثل)، وإلى ذلك ذهب الدكتور فاضل السامرائي، الذي يرى أنّ كلًا من (الكاف) و(مثل) ليست زائدة، فـ (الكاف) ليست زائدة، بل هي على معناها، وإنّه جيء بـ (الكاف) و(مثل)، لنفي المماثلة والشبه كليهما، ولو جاء بالكاف وحده لكان نفياً للمشابهة فقط، ولو جيء بـ (مثل) وحده لكان نفيا للمماثلة فـ((جاء بهما لنفي المشابهة القريبة والبعيدة))[4].

كما هي الحال في قول: هي مثل البدر، و:هي كمثل البدر، ففي القول الأول (هي مثل البدر) كان التشبيه أقرب إلى البدر من (هي كمثل البدر)، وذلك لاستعمال أداتي تشبيه: (الكاف) و(مثل) في القول الثاني، فأبعده الشبه بذكر أداتين للتشبيه، وإذا حذفت أداتي التشبيه نحو (هي البدر)، كان الشبه أقرب من (هي كالبدر أو مثل البدر)، فَتدعي أنّها البدر وليست شبيهة به.

فقولك (هي البدرُ) أقرب في الشبه من (هي كالبدر أو مثل البدر)[5]، ((فلو قال تعالى (ليس مثله شيء) لكان ينفي ذا الشبه القريب أو المثل القريب. ولكنه قال:﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ مريدًا بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد على معنى أنه لا يشبهه شيء ولو من وجه بعيد))[6].

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكن إجمال أهم النتائج التي تم التوصل إليها بما يأتي:

1- اختُلِف النظرُ إلى الآراء المحتملة والمتعددة في موضع واحدٍ، بِعدّها مسألة من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، بيد أنه في مواضع كثيرة من البحث، لم يكن هناك خلاف في الرأي بين كبار نحاة المدرستين، وإنما الخلاف كان من آراء المتأخرين، وفي مواضع كثر نجد من البصريين من يتفق مع الكوفيين وكذلك العكس، وفي مواضع آخر نجد تعدد الآراء عند أصحاب المذهب الواحد، والذي يبدو أن كتب الخلاف قد روّجت لما اسمتهُ بالخلاف بين المدرستين حتى اصبح ظاهرة نحوية.

2- كشف البحث عن أن ابن حاجي عوض لم يكن متعصباً للمدرسة البصرية حسبما أشار إلى ذلك محقق كتابه الدكتور سعد محمد عبد الرزاق أبو نور، ففي كثير من المواضع كان يذهب مذهب الكوفيين، والذي يبدو أنه كان حيادياً، يختار لنفسه من مذاهب النحويين، ومن أراء العلماء ما يتفق مع تعليله، وما يراه أكثر سداداً.

3- كشف البحث عن أن ابن حاجي عوض كان متأثراً بشرح ابن الحاجب للمقدمة الكافية وبمن سبقه من شرّاح الكافية وبخاصة ركن الدين الإستراباذي (ت 715 هـ)، وجلال الدين الغجدواني (ت 720 هـ)، والذي يدل على ذلك أنه قد أفسح لأقوالهم مجالاً في شرحه.

4- كشف البحث أن ابن حاجي كان عيالاً على الرضي الاستراباذي (ت 686 هـ) وكان ناقلاً في كثير من المسائل لآراء الرضي دون الإشارة من قريب أو بعيد إلى ذلك.

---

(1) نحو القران، احمد عبد الستار الجواري:56.
(2) شرح كافية ابن الحاجب (عوض): 1130.
(3) نفسه.
(4) معاني النحو: 54/3.
(5) ينظر: نفسه.
(6) نفسه.

5-تفرّد ابن حاجي عوض بالقول بأنّ زيادة (مِنْ) أمّا محضة أو غير محضة، وفي حدود ما تم الاطلاع عليه، لم نجد من سبقه إلى مثل هذا القول، فعنده تكون زيادة (مِنْ) محضة لإفادتها تأكيد الاستغراق وبذلك تكون زيادتها لفظاً ومعنى، أما زيادتها زيادة غير محضة فذلك عندما لا يكون مجرورها من الأسماء المقتصرة على العموم، فتكون (منْ) مفيدة للاستغراق نحو: ما جاءني من رجلٍ، لإنَّ هذا القول من غير (مِنْ)لم يفد الاستغراق قطعاً بل يحتمله بدليل صحة قولك: ما جاءني رجل بل رجلان، فمن صرف هذا الكلام إلى الاستغراق أزال عنه الاحتمال، وبذلك تكون زيادتها لفظاً لا معنى، فعند سقوطها ينعدم معنى الاستغراق.

6-تبدو ظاهرة التعليل النحوي بارزة في شرح ابن حاجي عوض، فمن خلال استقراء كتابه فيما يخص المواضع المحتملة في التراكيب وغيرها لوحظ وقوفه عند المشكلات النحوية بالتعليل؛ لتسويغ الوجه النحوي الذي يتبناه هو أو غيره من النحاة.

7-اعتمد ابن حاجي عوض الأصول التي التزمها علماء العربية في توجيه مسائل النحو وأحكامه، للبرهنة على صحتها وقبولها، فقد ردّ مذهب البصريين في قولهم بأن دلالة (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان فحسب، وصوبَ مذهب الكوفيين في إجازتهم (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان فضلًا عن المكان، مستدلًا على ذلك بالسماع، فقد وردت (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان والزمان في القرآن الكريم، ويزاد على ذلك بأنها وافقت استعمال العرب من دون تأويل أو تقدير.

مصادر البحث ومراجعه:

- القران الكريم
- اجتهادات لغوية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م.
- آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي، حسن هادي عبد النبي، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2012.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745 هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998 م.
- الازهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1993م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت 577هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م.
- الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الدكتور تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة للطبع والنشر، بغداد، 1988م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن السراج (ت316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت (د.ت)
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الاندلسي (ت581هـ)، تح: الدكتور محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، (د.ت).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت 577هـ)، المكتبة العصرية، ط 1، 2003م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت761هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
- آئتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن ابي بكر الزبيدي (ت 802)، تح: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت (د.ت).
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن حيان الأندلسي(ت: 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1957 م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 (د.ت).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت 672هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (827 هـ)، تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1983 م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين ابن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت 749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، 2008م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000 م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت 749هـ)، تح: د فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1992 م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الخضري (ت1287هـ)، ضبط: يوسف الشيخ حميد البقاعي مطبعة دار الفكر، بيروت ط1، 2003.
- حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت 337هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1984م.
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تح: عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس . بنغازي، 1996م.
- ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: احمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ) تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1975م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000 م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل العقيلي (ت 769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط20، 1980 م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد نور الدين الأُشْمُوني (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1998م .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1996م.
- شرح ألفية أبن معط، عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بأبن القواس (ت 696 هـ)، تح:د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط1، 1985م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت 328هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط5، (د.ت).
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي(ت 672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ، ط1 (د.ت).
- شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش (ت643هـ)، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001 م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تح: جمال عبد العاطي مخيمر احمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط1، 1997.
- شرح تسهيل الفوائد، جمال الدين محمد ابن مالك (ت672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الاشبيلي المعروف بابن خروف (ت609هـ) تح: سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى، 1419هـ.
- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن ابن عصفور(ت 669هـ)، اشراف: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911 هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1966 م.
- شرح كافية ابن الحاجب، يعقوب بن احمد بن حاجي عوض (ت 845هـ)، تح: د. سعد محمد عبد الرزاق أبو نور، مكتبة الايمان، المنصورة (د.ت).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368 هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008 م.
- شعر زهير بن ابي سلمى، الاعلم الشنتمري، تح فخر الدين قباوة:114
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، جمال الدين محمد بن مالك، تح: الدكتور طه محسن، ط 1، 1405 هـ.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ)، نشر محمد علي بيضون، ط1، 1997.
- صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، من علماء القرن السابع الهجري، تح: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، 1419هـ.
- ضرائر الشعر، أبو الحسن علي ابن عصفور (ت 669هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط11980م

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب . القاهرة، 2001م.
- الغرة في شرح اللمع، أبو محمد سعيد الدهان (ت 569 هـ)، تح: د. فريد عبد العزيز الزامل، دار التدمرية، الرياض، ط1، 2011م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت487هـ)، تح: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1971 م.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت 898 هـ)، تح: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1983م.
- الكافية في علم النحو، جمال الدين بن عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت646 هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010 م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م.
- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ)، تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1983م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود جار الله الزمخشري (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1407 هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب المشهور باسم حاجي خليفة (ت 1067هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
- كفاية المعاني في حروف المعاني، عبد الله الكردي البيوتشي (ت 1211 هـ)، تح: شفيع برهاني، دار اقرأ، ط1، 2005م.
- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي (337هـ)، تح: الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1985م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله العكبري (ت616هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ط2، 1958م.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني، محمد بن علي بن إبراهيم ابن الخطيب الموزعي (ت 825 هـ)، تح: د. عائض العمري، دار المنار، ط1، 1993م.
- معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت215هـ)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 11990م.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1988
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء (ت 207هـ)، اتح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط 1، د.ت
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمّان، ط 5، 2011 م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت 761هـ)، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

- الممتع الكبير في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور (ت669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الاندلسي، تحقيق: سدني جلازر، نيو هافن، اميركا، 1947م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر(د.ت).

الرسائل والأطاريح الجامعية:

- الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي عليه السلام، دراسة في شروح (نهج البلاغة) حتى نهاية القرن السابع الهجري، مقداد علي مسلم العميدي (رسالة ماجستير)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2011.
- الخلاف النحوي في المقتصد، علي محمد احمد الشهري (رسالة ماجستير)، جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية، 1420هـ.
- دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، شعلان عبد علي سلطان(أطروحة دكتوراه) جامعة بابل، كلية التربية، 2009م.

البحوث والمقالات:

- الاحتمال في الجملة العربية، د. محسن حسين علي، مجلة جامعة بابل، المجلد التاسع، العدد الأول، 2004م.

اللغو والزيادة المفهوم والإجراء، (بحث مخطوط)، د. سعاد كريدي.